العناقيد الصناعية ودورها في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عرض لبعض التجارب الدولية مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية

Industry Cluster Strategy and Its Role in the Development of Small and Medium-Sized Enterprises-Presentation of Some International Experiences With Reference To the Algerian One

* عادل غربي[1]، محمد البشير بن عمر[2]

[1] مخبر النمو والتنمية الاقتصادية في الدول العربية، جامعة الشهيد الوادي (الجزائر)، gherbi-adel@univ-eloued.dz

[2] مخبر النمو والتنمية الاقتصادية في الدول العربية، جامعة الوادي (الجزائر)، benamor-medbachir@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 2021/09/30 تاريخ القبول: 2021/12/05 تاريخ النشر:2021/12/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة العناقيد الصناعية ودورها في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال اعتمادها كإستراتيجية تسمح بتقليل التكاليف وتعظيم الانتاج وتنويعه و الحصول على الموارد المتاحة والكفاءات المؤهلة الضرورية واكتساب التكنولوجيا المتطورة لدفع عجلة الاقتصاد والولوج إلى الأسواق العالمية. وخلصت الدراسة إلى أن تبني وإنشاء العناقيد الصناعية يرفع مستوى النمو الاقتصادي ويعمل على إحداث تحولات نوعية في اقتصاديات الدول بتطوير صادراتها ومنتجاتها، وهذا من خلال السياسات الداعمة التي تعتمدها الدولة.

الكلمات المفتاحية: العناقيد الصناعية، التنمية الاقتصادية، الاستراتيجيات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التجربة الجزائرية.

تصنيف JEL: F63، L12، G2، O1.

Abstract:

This Study Aims To Know The Industrial Clusters And Their Role In The Development Of Small And Medium Sized Enterprises, By Adopting A Cost Reduction Strategy That Allows Maximizing And Diversifying Production, Obtaining Available Resources And The Necessary Qualified Competencies, And Acquiring Advanced Technology To Global Markets. The Study Concluded That Adoption And Establishment Of Industrial Clusters Raise The Level Of Economic Growth And Lead To Qualitative Changes In The Economies Of Countries By Developing Their Exports And Products, And This Is Through The Supportive Policies And Fundings Adopted By The State.

Key Words: Industrial Clusters, Economical Development, Strategies, Small And Medium Sized Enterprises, Algerian Experience

Classification JEL: F63, L12, G2 , O1.

* **المؤلف المرسل.**

مقدمة:

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هاما في دفع عجلة الاقتصاد في معظم الدول النامية حيث تساهم في تنوع المنتجات وبتالي تنوع المداخيل كما لها دورا فعالا في خلق مناصب الشغل وتخفيض البطالة وخفض معدلات الفقر وتحقيق توزيع عادل لثروات، إلا أن هذا الدور يصطدم بواقع تشتد فيه حدة المنافسة على المستوى الداخلي والمستوى الدولي مع محدودية الموارد و ضعف التمويل وضعف الشبكة التسويقية وكذا تكلفة اقتناء التكنولوجيات الحديثة، كل هذه المعوقات تدفع بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بضرورة اعتماد استراتيجية تضمن لها البقاء والنمو.

وقد أثبتت معظم الدراسات الحديثة أن احد أهم الأسباب لتلك المعوقات هو نشاط تلك المؤسسات بشكل منفرد وليس بسبب صغر حجمها سواء كانت صغيرة أو متوسطة، إذ أن التقارب والتعاون يشكل دافع قوي للتغلب على تلك المعوقات والمخاطر، ومن هنا ظهر مفهوم التكتلات أو العناقيد الصناعية.

حظي مفهوم العناقيد الصناعية باهتمام كبير من قبل متخذي القرار، وذلك من خلال وضع الخطط الاستراتيجية في مختلف دول العالم، حيث تتبنى معظم الحكومات خطط وبرامج لإنشاء وتنمية العناقيد الصناعية لرفع مستوى نمو اقتصاديتها متخلية بذلك على الخطط التنموية الاقتصادية التقليدية التي ثبت ضعف مرد وديتها مقارنة بتكلفتها الكبيرة، إذ توفر هاته العناقيد نوعا جديدا من الوفورات وهو وفورات التجمع بدلا من وفرات الحجم التي تفتقدها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث تستفيد من التقارب وتسهيلات الإنتاج المشترك كذلك من تبادل الخبرات وتقاسم التكنولوجيا و الخدمات المالية و القانونية والاستشارية.

وانطلاقا مما سبق نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف يمكن تعظيم نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال الاعتماد على استراتيجيه العناقيد الصناعية ؟

انطلاقا من التساؤل الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هي العناقيد الصناعية واهم خصائصها.
2. هل التعاون بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال إستراتيجية العناقيد الصناعية يؤدي إلى نموها وتطورها.
3. ما هي سياسات الدولة المنتهجة من اجل دعم العناقيد الصناعية في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

من اجل الإجابة على التساؤلات السابقة قمنا بتقسيم البحث إلى ما يلي

المحور الأول : التأصيل النظري للعناقيد الصناعية.

المحور الثاني: بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال العناقيد الصناعية.

المحو الثالث: تجربة الجزائر في مجال العناقيد الصناعية وسياسات الدولة لإنشائها ودعمها.

يهدف هذا البحث إلى:

- ✓ التعريف بالعناقيد الصناعية.
- ✓ التعرف على بعض التجارب الدولية الناجحة في تطبيق إستراتيجية العناقيد الصناعية:
- ✓ التطرق إلى بعض محاولة إنشاء العناقيد الصناعية بالجزائر.
- ✓ عرض السياسات و التشريعات الخاصة بالعناقيد الصناعية.
- ✓ لفت انتباه متخذي القرار وواضعي السياسات والبرامج إلى الترابط الوثيق بين تبني إستراتيجية العناقيد الصناعية و التنمية الاقتصادية الشاملة بالاعتماد على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المحور الأول: التأصيل النظري للعناقيد الصناعية

نتناول في هذا المحور تعريف العناقيد الصناعية وخصائصها وأنواعها ومراحل تكونها ومتطلبات نجاحها و العوائق التي تقف دون تحقيق أهدافها ومظاهرها.

1.تعريف العناقيد الصناعية

تعرض العديد من الباحثين لمفهوم التكتل ومن بينهم Glaeser وEllison في دارستهما عن الصناعات التحويلية في الولايات المتحدة الأمريكية، كذلك Alfried Marchall في كتابيه مبادئ الاقتصاد السياسي سنة 1890 و كتاب صناعة وتجارة سنة 1919، إلا أن أول من أطلق مصطلح العناقيد الصناعية ووضع لها تعريف واضح هو البروفسير مايكل بورتر مدير و مؤسس معهد التنافسية في جامعة هارفرد سنة 1990 في كتابه المزايا التنافسية للأمم (International trade department PREM the world bank، 2009).

تعريف بورتر: هي تجمعات لمؤسسات مترابطة ومتخصصة ومتصلة يبعضها كما لها ترابط مع الموردين و الموزعين في نطاق جغرافي واحد متنافسة ولكن متعاونة مع بعضها وتربطها أهداف مشتركة. (Potter & Miranada, 2009)

بورتر من خلال هذا التعريف يرى أن هذا التنظيم يعتمد على تمركز عفوي للمؤسسات، أو أن العلاقات المرتبطة بين المؤسسات المتواجدة ضمنه، الناجمة عن تشابه الأهداف بينها تصنع ميزة تنافسية لهذا التنظيم، في حين أنه لم يحدد طبيعة المؤسسات المتخصصة المشكلة له فيما إذا كانت صغيرة أو كبيرة (قوقي، 2017/2016).

العنقود الصناعي هو تجمع جغرافي لمجموعة من المؤسسات المترابطة تعمل في ترابط وتكامل فيما بينها في إنتاج مجموعة من منتجات أو خدمات. ويمكن تلخيص فكرة العنقود الصناعى كونه تجمع لعدد من الشركات المرتبطة والمتصلة يبعضها في مجال نشاط معين تمتد على حيز جغرافي، بحيث تكون بينها علاقة تكامل وترابط بينها بشكل رأسي وأفقي في جميع مراحل عملية الإنتاج (تبادل السلع و الخدمات، الخبرات، التكنولوجيا)،مكونة بذلك السلسلة الكاملة للقيمة المضافة للمنتج (International trade department PREM the world bank, 2009)

2 خصائص العنقود الصناعي

يمكن ذكر أهم خصائص العنقود الصناعي في النقاط التالية:

- العمل على تشجيع الابتكار الذي يؤدي إلى نمو الأعمال التجارية و بعث روح المبادرة من خلال دعم المقاولاتية والمقاولين الشباب
- يعتبر العنقود الصناعي من أهم أدوات التنمية الاقتصادية المحلية التي تعمل على خلق القيمة.
- يعمل على رفع القدرة التنافسية للمؤسسات من خلال تخفيض تكاليف الذي نتج على الاعتماد على الموارد المحلية لمدخلات الإنتاج
- تعمل على دعم الصناعات المرتبطة نحو إنتاج بعض الأجزاء المحددة والمتخصصة من مدخلات الإنتاج التي لها دور كبير في مساعدة الصناعة الرئيسية على التطور والمنافسة عالميا.
- العنقود الصناعي هو عبارة على مؤسسات فوق حيز جغرافي تربطها علاقات رأسية وأفقية مبنية على التعاون وتبادل السلع و الخدمات و الخبرات البشرية التي تؤدي إلى خلق قيمة مضافة، كذلك يوفر خلفية اجتماعية سلوكية تدعم الترابط بين المؤسسات الاقتصادية، كذلك هو شبكة من الهيئات و المعاهد العامة و الخاصة التي تعمل على مساعدة الكيانات الاقتصادية على تعزيز تنافسيتها كالجامعات و مراكز البحث و المعاهد التعليمة.

- الامتداد الجغرافي للعنقود الصناعي يمكن أن يمتد على مستوي منطقة أو مدينة معينة أو مجموعة من المدن مرتبطة في إقليم أو مجموعة من الأقاليم أو على مستوى دولة بأكملها، كما يمكن إن يشمل العنقود الصناعي مجموعة من الدول نظرا للتطور الكبير في قطاع النقل و الاتصالات و تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- يساهم العنقود الصناعى مساهمة فعالة في تنمية القدرة و الميزة التنافسية للمؤسسات و مواجهة التحديات، حيث يعتبر من بين أهم الاستراتيجيات المتبعة من طرف العديد من الدول للتغلب على المخاطر التي تواجهه (خبيزة، 2019/2018).

3 أنواع العنقود الصناعي:

للعنقود الصناعي عدة أنواع وأشكال يمكن أن نلخصها في الشكل التالي:

الشكل (رقم 01) أنواع العناقيد الصناعية

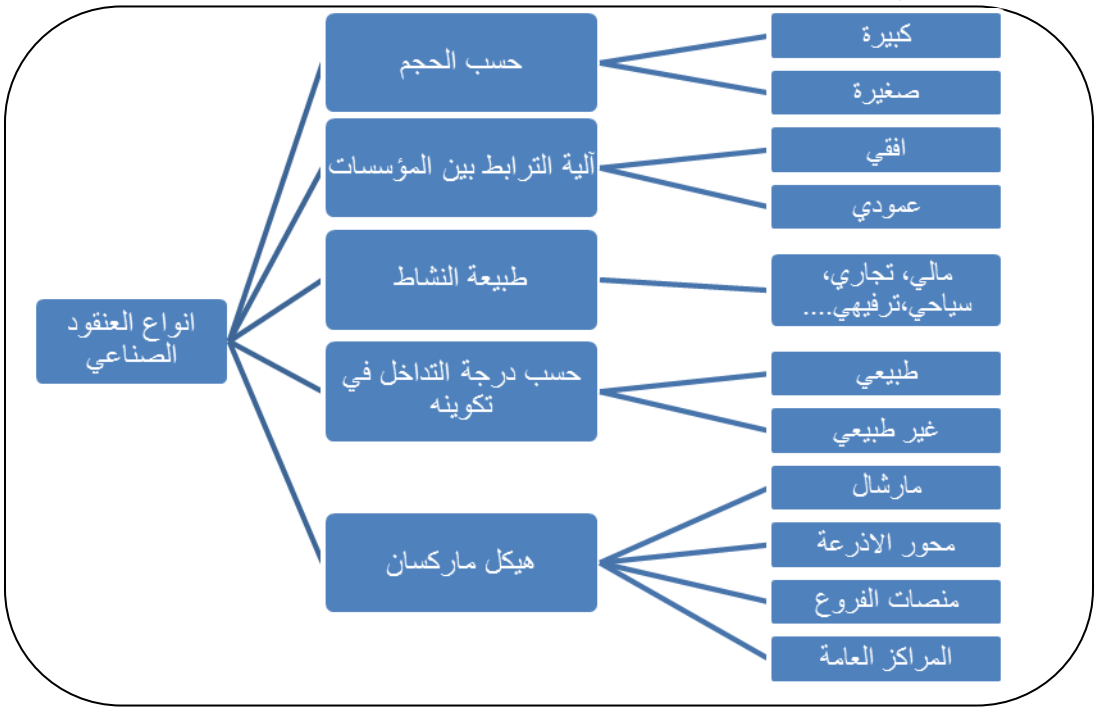

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بعض المراجع

4. مراحل تكوين العنقود الصناعي:

للعنقود الصناعي دورة حياة كدورة حياة المنتجات الصناعية وتتمثل في المراحل التالية:

- مرحلة ما قبل تكوين العنقود: تكون الاستقلالية و ضعف التفاعل الميزة الطاغية على سلوك المؤسسات و الصناعة ككل، و ينتج العنقود هنا إثر تعاون مؤسسة مع أخرى بدافع إيجاد موارد للمواد الأولية أو موارد بشرية مؤهلة و بتكلفة مناسبة وقد تكون الصدفة وراء ذلك.
- مرحلة نمو العنقود: و يزداد التبادل و يتكاثف في هذه المرحلة بين المؤسسات و الموردين.
- مرحلة الإقلاع: تعلو درجة التفاعل بين المؤسسات و مكونات البيئة الخارجية لها ويستمر العنقود في النمو حتى يصل درجة النضج و الاستقرار.

- المرحلة الحرجة: يصل العنقود إلى درجة التشبع من حيث المهارات و المعرفة ومنج هذا من خلال التعاون و التشارك و التكامل بين مختلف مكونات العنقود، ويصلح العنقود الصناعي في هذه المرحلة غير قادر على ضم مؤسسات جديدة (محبوب و كافي، 2018).

5 .متطلبات نجاح ومعوقات العنقود الصناعي :

إن الدخول في عنقود صناعي لا يعني ظهور مؤسسات جديدة ناتجة عن انصهار مؤسسات أخرى واندماجها، أو استحواذ مؤسسات كبرى على أخرى صغرى، فالعنقود الصناعي يحفظ كيانات المؤسسات المنضوية فيه ويعمل على تجميع قواها وتحقيق أهدافها المشتركة.

أ. متطلبات نجاح العنقود الصناعي:

إن ضمان نجاح العنقود الصناعي يتطلب توافر مجموعة من المتطلبات وهي:

- الإرادة السياسة و الإستراتجية لمختلف مكونات البيئة .
- وجود طاقم تنسيق محترف ومهيكل يعمل على بعث الثقة المتبادلة بين مختلف الفاعلين.
- الاتصال المستمر وتبادل المعلومات و المعارف من خلال الشبكات الجديدة الناشئة بين المؤسسات.

ب. معوقات نمو العنقود الصناعي:

معظم الدراسات الحديثة التي درست اثر شمولية الأسواق على المؤسسات أظهرت وجود صراعات بين المؤسسات المتشاركة ويعزى ذلك إلى:

- استغلال الفرصة البديلة.
- السلوك الانتهازي.
- الاهتمام بالمراكز الحضرية الكبرى وإهمال المناطق النائية.
- تبعية المؤسسات الصغيرة للمؤسسات الكبرى وعدم احترام الالتزامات و العقود.
- عدم مواكبة العمال و الموردين للتقدم التكنولوجي.

6 .مظاهر العناقيد الصناعية:

السمة المشتركة للعناقيد الصناعية هي وقوعها في حيز جغرافي مشترك، إلا أنها تختلف حسب درجة ونوع الترابط هذا الاختلاف أدى إلى ظهور الإشكال التالية:

أ. المقاطعات أو المناطق الصناعية: هي عبارة على رقعة جغرافية تتركز فيها العديد من المؤسسات الصناعية بمختلف أحجامها الصغيرة و المتوسطة تقطن في مجتمع محلي تعمل على الحفاظ على الهوية المهنية المتوارثة تاريخيا، تنشط المؤسسات في تخصص واحد أو منتج واحد دون أن يكون هناك تجزئة لسلسلة القيمة، وبوجود مظاهر التنافس الطبيعية بينها، ألا إن هناك علاقات تعاونية بينها على أساس الانتماء لنفس المهنة.

و أبرز عيوب هذا العنقود زيادة التكاليف الناجمة على تكرار الوظائف (التمويل، الإنتاج، التوزيع، و التسويق) وعدم التنسيق فيما بينها.

ب. نظام الإنتاج المحلي: هي مؤسسات إنتاجية ممتدة على حيز جغرافي محدود تنشط في نفس النشاط أو أنشطة مختلفة مشكلة وحدة إنتاجية لها نشاطات متكاملة وتقوم بتقسيم العمل فيما بينها، مشكلة شبكة مترابطة وواسعة بينها مكونة نظام إنتاجي متكامل(مؤسسات إنتاجية وخدمية، مراكز نقل، مراكز بحث وتطوير، مؤسسات تكوين) (قوقي، 2017/2016).

ت. الأقطاب التنافسية (أقطاب التميز):هو وسط إبداعي يقوم على تبني الابتكار و التجديد كمنهج، تنشط فيه مجموعة من المؤسسات غالبا ما تكون فروعا لمؤسسات كبيرة ناشطة في مجال التكنولوجيا العالية و الذكاء وقد تكون فروعا لمؤسسات متعددة الجنسيات، ويظم أيضا مختبرات البحوث ومؤسسات التكوين و التدريب و الحكومة و الجماعات المحلية، ويتميز بتكوين علاقات كثيفة بين الإبداع و الابتكار ونتائج الأبحاث و الصناعة أكثر من كونها علاقات تجارية بين المؤسسات (علواني، 2010)

ث. اتحاد المصدرين: هي عبارة على تجمعات طوعية لعدد محدد من المؤسسات متواجدة علة نفس الحيز الجغرافي تهدف إلى تحقيق عمليات مشتركة ومتكاملة، وهذا بغرض حل المشاكل التي تواجهها، ويهدف إلى تحقيق النقاط التالية:

- العمل على تجميع المصدرين من خلال الوسطاء و إنشاء هيئة تنظم تؤطر عملية التصدير.
- تصدير منتجات لمؤسسات متعددة بواسطة مؤسسة واحدة تتوفر على الإمكانيات و الموارد اللازمة (السويسي، 2009)

ج. حاضنات الإعمال: حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات و آليات المساندة توفرها مؤسسة قائمة، لعديد المؤسسات والمشاريع المنشاة حديثا، فتعمل على دعمها وتخفيف عبء مرحلة الانطلاق و تبني أفكارها وتوجيهها لإنشاء وتقديم منتجات وخدمات جديدة أو تطوير أخرى قائمة، حيث تعمل على ربطها بالعديد من مراكز البحث و التطوير ومؤسسات صناعية أخرى خارج الحاضنة، فيمكن اعتبار الحاضنة نواة العنقود الصناعي، إذ تعمل على دعم العلاقات التشاركية و التكاملية فيما بينها وبين المؤسسات الصناعية الكبرى مقدمة لها مدخلات محددة من خلال المناولة من الباطن، أو خدمات تكنولوجية ومعلوماتية متعددة، وتعمل الحاضنات على توظيف شبكة علاقاتها مع مختلف مكونات المحيط كالجامعات و الجمعيات و المدن الصناعية في خدمة المؤسسات المحتضنة (توفيق، 2013).

7. أهداف العناقيد الصناعية

يسعى العنقود الصناعي إلى تحقيق أهداف عديدة للمؤسسات المنضوية ضمنه نذكر منها:

أ. رفع الإنتاجية: التعاون و التكامل بين المؤسسات التي تنتمي إلى نفس سلسلة التوريد يمكنها من استغلال الموارد و الطاقات على أكمل وجه ممكن ويعزى ذلك إلى:

- تقسيم العمل ومراعاة التخصص بين المؤسسات الناشطة ضمن العنقود.
- التطوير الشامل و المستمر للمنتجات وطرق الإنتاج و التوزيع و التسويق تحت تأثير المنافسة الناتجة على تموقع المؤسسات بقرب بعضها
- انخفاض تكلفة الإنتاج ويرجع ذلك إلى انخفاض تكلفة نقل المواد الأولية وتخزينها نظرا للوجود المؤسسات بالقرب من بعضها،و انخفاض تكلفة المخزون نظرا لكون مخرجات العملية الإنتاجية لكل مؤسسة تعد مدخلات للمؤسسة الأخرى دون الحاجة إلى تخزينها (حليمي، 2017/2018).

ب. التجديد و الإبداع التكنولوجي: يعد العنقود الصناعي الحاضنة الملائمة للإبداع و الابتكار نظرا لتهيئة الإطار المناسب له من خلال تموقع المؤسسات و مراكز البحث و التطوير و الجامعات و مؤسسات الدعم التابعة للدولة في نفس الحيز الجغرافي بالإضافة للوجود علاقات التعاون والترابط بينها، حيث تقوم مراكز البحث و التطوير و الجامعات بتزويدها بالأبحاث و الخطط اللازمة لتطوير عمل العنقود.

ج. تكوين مشروعات جديدة: نظرا للتسهيلات التي يمنحها العنقود للمؤسسات في الحصول على المعلومات الأساسية وإدراك الفرص و التهديدات وخفض مخاطر الاستثمار وانخفاض الحواجز و القيود التي يفرضها العنقود على انضمام مؤسسات أخرى، الأمر الذي يؤدي بالمؤسسات إلى الرفع من إنتاجيتها و تحسين منتجاتها كذلك إلى تحفيزها في خلق مشروعات وأسواق جديدة تعمل على رفع صادرات العنقود (العارف، 2001).

المحور الثاني: بعض التجارب الدولية في مجال العناقيد الصناعية

1. **التجربة الباكستانية (عنقود ساليكوت)**: سالكوت هي مدينة صغيرة في إقليم البنجاب في باكستان تمتاز بكثرة ومهارة الصناع وخاصة في ميدان الحدادة، وخلال فترة الانتداب البريطاني أعجب الأطباء البريطانيين بمهارة ودقة الحدادين في تقليد منتجات المشارط و السكاكين، فنشأت أول شراكة عرضية بين المستشفى و الحدادين وكانت هذه نواة ساليكوت الأولى، ومع مرور الزمن ازدهرت صناعات الأدوات الجراحية في ساليكوت وغطت حاجيت الهند منها وبدأت في التصدير إلى انجلترا و مصر و أفغانستان، وقد بلغت صادرات مدينة ساليكوت 800 مليون دولار ما يقارب 4% من إجمالي الدخل القومي لباكستان، ويرجع ذلك إلى تعاون أصحاب مصانع ساليكوت ومساهمتهم في تطوير البنية التحتية للمدينة إذ يقدمون ما يفوق 2.5% من عادتهم في ذلك، الأمر الذي ساهم في القضاء على مشكل البطالة في ساليكوت، حيث تعتبر مدينة ساليكوت الاستثناء الوحيد في العالم حيث يشرف القطاع الخاص على تقديم الخدامات الأساسية للسكان من حيث تطوير قطاع الاتصالات و النقل و الطرقات (عبد السلام، 17-16 افريل 2017).

ويعتبر ساليكوت من أهم العناقيد الصناعية وأنجحها، حيث يقوم بإنتاج الملابس الجلدية و الأدوات الرياضية و الأدوات الجراحية المتخصصة والآلات الدقيقة من الحديد المقاوم للصدأ، حيث يشمل أكثر من 300 منتج و1500 مشروع صغير متخصص وما يقارب 1500 من الموردين وأكثر من 800 وحدة من المشروعات والخدمات، ويساهم بأكثر من 20% من الصادرات العالمية حيث تحتل باكستان المرتبة الثانية في الصادرات الجراحية بعد ألمانيا (الاغا، 2017)

2. **التجربة الايطالية**: تتركز معظم العناقيد الصناعية في شمال شرق ووسط ايطاليا ويظهر النمو الاقتصادي التي عرفته المنطقة في زيادة الاستهلاك الناتج على ارتفاع معدلات التشغيل وانخفاض معدلات الهجرة، وقد قدر عدد العناقيد في ايطاليا ب 200 عنقود تظم 90 ألف مؤسسة محققة رقم أعمال يفوق 67 مليار أورو، تشغل ما يفوق 2.2 مليون عامل أي ما يقارب 4.5% من اليد العاملة في ايطاليا، وتنشط في مجال إنتاج البضائع و السلع التقليدية و الآلات الموسيقية و الأغذية المجهزة و صناعة الآلات، ومما يميز المؤسسات الايطالية هي المرونة و سرعة وقدرة الاستجابة الذي اكسبها ميزة تنافسية عالية، التي انعكست على منتجات العنقود الصناعي حيث يمكنه تقديم منتجات حسب طلب الزبون منوعة وبطراز رفيع، معتمدة على تبادل المعرفة و الابتكار بين المؤسسات المكونة له مع احترام قواعد التعاون والتنافس معا (شوقي و حمزة، 2012).

3. **التجربة اليابانية**:اهتمت اليابان بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة فوضعت تعريف واضح ومحدد لها وأنشأت الهيئة اليابانية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث قامت بمنح إعفاءات ضريبية و مساعدات مالية وفنية لمختلف المؤسسات بحيث أصبحت تلعب دورا رئيسا في دعم المؤسسات الصناعية الكبرى، فوضعت إستراتيجية ممتدة على مراحل لإنشاء العناقيد الصناعية وتطويرها لكي تدعم تكامل و نمو هاته المؤسسات، فشكلت بذلك 18 عنقود تظم أكثر من 6100 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في مختلف القطاعات والمجالات(الربوت، التجهيز، الصناعات المنزلية، الخدمات المرتبطة بالصحة و الطاقة....) (kusnetsova & vorobevan, 2016).

ومن ما يميز العناقيد الصناعية في اليابان تركزها في حيز جغرافي واحد من ما يساعد المؤسسات العاملة فيها على التعاون والتكامل ولعب دورا في النشاط الاقتصادي و المساهمة الكبيرة في الرفع من قيمة الصادرات.

كما تعتمد الحكومة في اليابان عدة سياسات لتطوير العناقيد الصناعية في تفعيل التجديد التكنولوجي للمؤسسات نذكر منها:

- سياسة تشكيل الشبكات.
- سياسة البحث و التطوير.
- سياسة دعم المؤسسات الناشئة.

- سياسة الدعم التسويقي.
- سياسية تشيع المورد البشري (زايري، 2007).

يظهر من ما سبق أن التجربة اليابانية وضعت نموذجا متكاملا للعناقيد الصناعية معتمدة على الثلاثية(صناعة. جامعة، حكومة) بالإضافة إلى ربطها بالبني التحتية في ظل السياسات الداعمة و المساندة التي تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

4. **تجربة الهند**:تعتبر التجربة الهندية في مجال العناقيد الصناعية من أهم التجارب في الدول النامية،حيث تجاوزت عدد العناقيد الصناعية فيها 350 عنقود صناعي تختلف في حجمها حسب عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنضوية تحتها وحسب نسبة مساهمتها في حجم الإنتاج، ومن ابرز العناقيد الصناعية الهندية وأشهرها عنقود بتيروبر المتخصص في صناعة الملابس القطنية الذي يقع في منطقة بتيروبر، اتجه العنقود إلى التصدير بعد أن تم إشباع الحاجات المحلية فقد وصلت صادرات العنقود إلى مبلغ 900 مليون دولار سنة 1993، ويعزى ذلك إلى السياسة الصناعية في الهند التي عمدت إلى وضع بينة تحتية أساسية صلبة تساعد على توفير المشاريع والبرامج اللازمة لدفع عجلة التنمية، بالإضافة إلى البرامج اللازمة لتدريب العمال و رفع مستوى التكنولوجيا المعتمدة، كما أدى ظهور المؤسسات المحلية المرافقة لنمو هذه الصناعة مثل إتحاد مصدري تيروبر وجمعية جنوب الهند للبحوث المنسوجات، ومجلس ترويج صادرات الملابس إلى زيادة القدرة التنافسية لهذه الصناعة (حليمي، 2017/2018).

5. **التجربة السعودية**: اهتمت المملكة العربية السعودية بقطاع الصناعة اهتماما كبيرا، حيث يعتبر القطاع الأساسي لتحديث وتنمية الاقتصاد من خلال تنشيط الابتكار و نشر التكنولوجيا، وذلك يدخل في تنفيذ الاستراتيجة المعتمدة والتي سميت برؤيا 2030، والتي تبلورت رؤيتها على بناء صناعة قوية ومنافسة عالميا تعتمد الابتكار و التجديد منهجا لتحويل الموارد الوطنية إلى ثروة مكتسبة، فعمدت المملكة إلى إنشاء هيئة تشرف على المناطق الصناعية أطلق عليها اسم المدن، تعمل على تطوير الأراضي الصناعية وإنشاء مدن صناعية متكاملة ومترابطة بالشراكة مع القطاع الخاص، حيث أنشأت مدن ما يفوق 35 مدينة صناعية توزعت عبر العديد من المحافظات منها الرياض، مكة المكرمة، الدمام، الإحساء، المدينة المنورة و غيرها، بإلاضافة إلى ذلك تعمل على تنمية و تطوير المناطق التقنية وهي مجمع تقنية المعلومات و الاتصال، و وادي الرياض للتقنية، حيث تعمد من خلالهما العمل على تنشيط الاستثمار المعرفي، و استقطاب الإبداع و تطويره، و استثمار مخرجات الأبحاث لتوظيف التقنية، عبر إنشاء مؤسسات معرفية و توفير وظائف نوعية عالية الدخل تسهم في خلق اقتصاد معرفي، بالإضافة إلى مدينتي الجبيل وينبع الصناعتين التي تتولى مدن الإشراف عليها، حيث أدت هذه السياسات التشجيعية إلى تجاوز عدد المصانع في المملكة مصنع 3600 سنة 2019 (الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية، 2019).

كما وضعت المملكة سنة 2007 برنامج أطلقت عليه البرنامج الوطني للتطوير العناقيد الصناعية و الذي يهدف إلى تطوير تجمعات صناعية عنقودية، توفر منتجات ذات قيمة مضافة و قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية، في ظل التخلص من الاعتماد الكلي على المنتجات البترولية، لتجسيد خيار تنويع مصادر الدخل، و قد أطلق البرنامج بالتعاون مع القطاع الخاص خمس عناقيد صناعية وهي عنقود صناعة السيارات و لواحقها وعنقود صناعة المعادن و عنقود صناعة الطاقة الشمسية و عنقود صناعة البلاستيك و مواد التغليف وعنقود صناعة الأجهزة (بن سالم، 2016). نلاحظ أن التجربة السعودية أثبتت نجاحا ولو متواضعا في مجال العناقيد الصناعية، من خلال سياسات بناء المدن الصناعية والتجمعات العنقودية التي تتكامل فيما بينها، تشرف عليها هيئة مدن، هذه الأخيرة التي قامت بالعمل على توفير البنية التحتية الأساسية للنشاط الصناعي، إلى جانب توفير الخدمات والمرافق الداعمة.

6. **التجربة الأمريكية (واد السيلكون)**: أدركت الولايات المتحدة الأمريكية بان قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو عصب الاقتصاد، حيث قامت بإنشاء الوكالة الفيدرالية تحت اسم SBA هدفها العمل على تمويل وتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث استفادت أكثر من 20 مليون مؤسسة في خمسينات القرن الماضي من دعم هذه الوكالة، حيث نجحت الوكالة في رفع معدل نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى 38%،

وفاق عددها 22 مليون مؤسسة تقوم بتوظيف ما يفوق 53% من اليد العاملة، كما تساهم بنسبة 50% من الناتج المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية، و أدى الانتشار الكبير للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى ظهور تكتلات وتجمعات صناعية مختلفة مترابطة ومتكاملة فيما بينها (لحول و حناشي، 2016).

يعتبر عنقود وادي السليكون أول واكبر تجمع للصناعات التقنية في العالم، حيث يرجع له الفضل في تعاظم قدرة الاقتصاد الأمريكي و تربعه على عرش الثورة الرقمية في العالم، ويرجع انطلاق هذا العنقود إلى سنة 1938 في ولاية كاليفورنيا، حيث فكرت جامعة ستانفورد التي كانت تنشط في مجال تكنولوجيا المعلومات والتي كانت تمر بضائقة مالية بإيجار طويل الأجل لأجزاء من قطعة الأرض التي تملكها للعديد من المؤسسات من اجل الاستثمار، وكانت مؤسسة Varian Associates أول مؤسسة تشارك في هذا المشروع سنة 1951، وتبعتها العديد من المؤسسات منها Hewelt Packard و Lackhed، وفي سنة 1971 أطلق على هذا العنقود اسم وادي السيليكون نسبة إلى شرائح السيليكون التي كانت تصنع في المنطقة، وبعد خمس سنوات تم اختراع الحاسب الآلي أبل ماكنتوش و الحاسب الشخصي، حيث أدت هذه الانجازات و النجاحات إلى جذب العديد من المؤسسات مما أدى إلى تنوع مكونات العنقود في مجال الأجهزة الالكترونية و الحواسيب الإلية وتطوير البرمجيات وحتى صناعة أجزاء الطائرات، هذا الأمر الذي مكن عنقود السيليكون بتوفير 225 ألف فرصة عمل عالية التقنية (حليمي، 2017/2018).

والشكل الموالي يوضح نموذج العنقود الصناعي بوادي السيليكون

الشكل (رقم 02):نموذج العناقيد الصناعية بوادي السيليكون

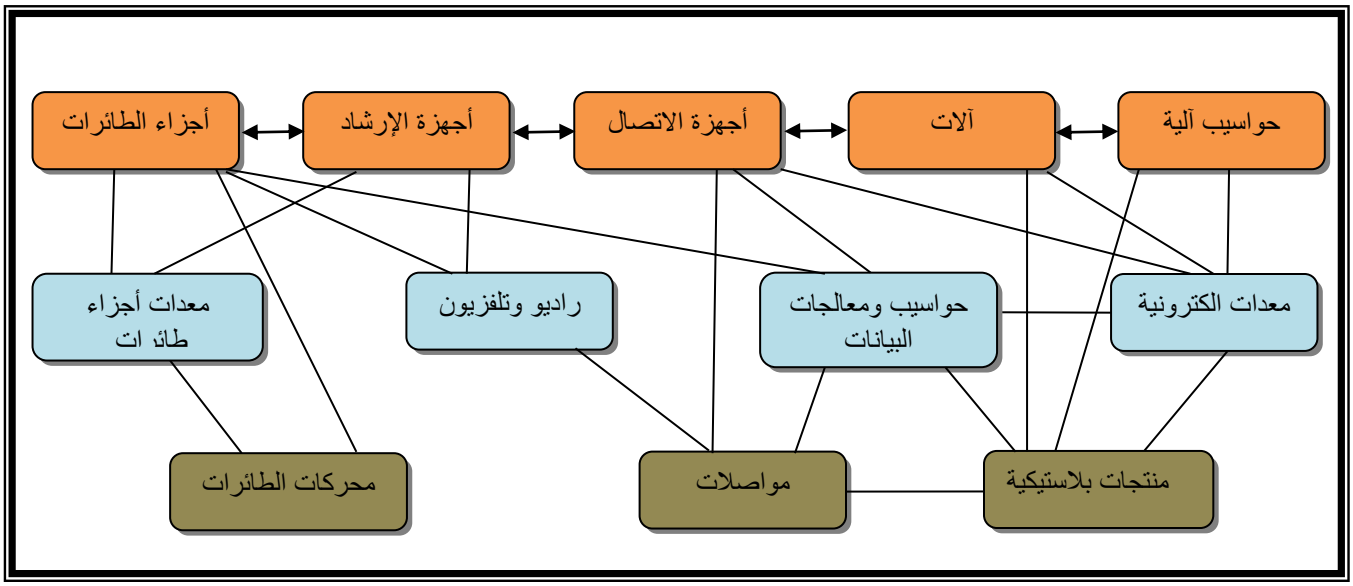

المصدر: ممدوح محمد مصطفى، إستراتيجية توظيف المشروعات الصناعية في مصر، دراسة حالة إقليم جنوب الصعيد ،أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة عين شمس، 2004: ص132.

كان لعلاقة التعاون بين القطاع العام والخاص دور كبير في نجاح عنقود السليكون حيث عملت الحكومة على اعتبار منطقة واد السيليكون المركز الاقتصادي لصناعات التكنولوجية، كما قامت بتوطيد العلاقة بين المؤسسات الصناعية و الجامعات ومراكز البحث، وعملت على إنشاء مراكز بحث جديدة كمعهد ستانفورد البحثي و حديقة ستانفورد البحثية، فكان لها الأثر الكبير في دعم الابتكار وجذب الاستثمارات للوادي (السيد نصار، 2008).

يتضح من ما سبق أن انضواء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار العناقيد الصناعية حقق نجاحا متميزة على مستوى اقتصاديات الدول النامية و الدول المتقدمة على حد سواء، ويعزى الفضل إلى التعاون بين القطاع العام و الخاص من خلال تهيئة البني التحتية و تنشيط الابتكار و التجديد وبعث علاقات العمل المشترك، كذلك إشراك الجامعات ومراكز البحث و التطوير في العملية الاقتصادية.

المحور الثالث: تجربة الجزائر في مجال العناقيد الصناعية وسياسات الدولة لإنشائها ودعمها.

أدى فشل التوجه الاقتصادي الجزائري المعتمد منذ الاستقلال والقائم على الاعتماد على الشركات العامة العملاقة التابعة للدولة بالإضافة إلى مؤسسات صناعية تعتمد على استيراد التكنولوجيا الجاهزة و المنتجات المصنعة أو النصف مصنعة، إلى قيام صناع القرار بمراجعة جذرية للسياسيات الاقتصادية المتبعة، التي حملت الخزينة العمومية خسائر هائلة، فكان التوجه للخوصصة وإشراك القطاع الخاص في العجلة الاقتصادية هو المنفذ للخروج من هذه الأزمة، فعملت على تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أنشأت عدة مرافق دعم ومرافقة لها، كما أنشأت وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، هذا الأمر الذي انعكس إيجابا على عدد المؤسسات الجديدة المنشاة، وتنوع المنتجات و الصادرات خارج إطار المحروقات، و الجدول التالي يظهر تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في الفترة 2010 إلى 2019.

الجدول(رقم01) تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفترة (2010-2019)

السنوات	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العمومية	المجموع	نسبة الزيادة
2010	618515	557	619072	-
2011	658737	572	659309	%6.5
2012	711832	557	712389	%7.97
2013	777816	557	778373	%9.27
2014	852053	542	852595	%9.54
2015	934569	532	935101	%9.69
2016	1022621	390	1023011	%9.42
2017	1074503	267	1074770	%5.07
2018	1141863	261	1142124	%6.3
2019	1193339	243	1193582	%8.69

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نشريه المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأعداد 20 ، 22 ، 23 ، 24 ، 26 ، 27 ، المديرية العامة لليقظة الاستراتيجة والدراسات الاقتصادية و الإحصائيات،الجزائر،السنوات 2010، 2011، 2012 ، 2013 ، 2014 ، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020.

يلاحظ من الجدول التزايد الكبير في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حيث كان العدد سنة 2010م 619072 مؤسسة و بلغ بنهاية 2019م 1193582 مؤسسة بنسبة زيادة تقارب 52%، وهذا يعكس التوجه الجديد للدولة وأثر سياسات الدعم والتمويل و المرافقة على الحياة الاقتصادية في الجزائر وهذا ما يوضحه المخطط البياني التالي.

الشكل(رقم03) تزايد عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر(2010-2019)

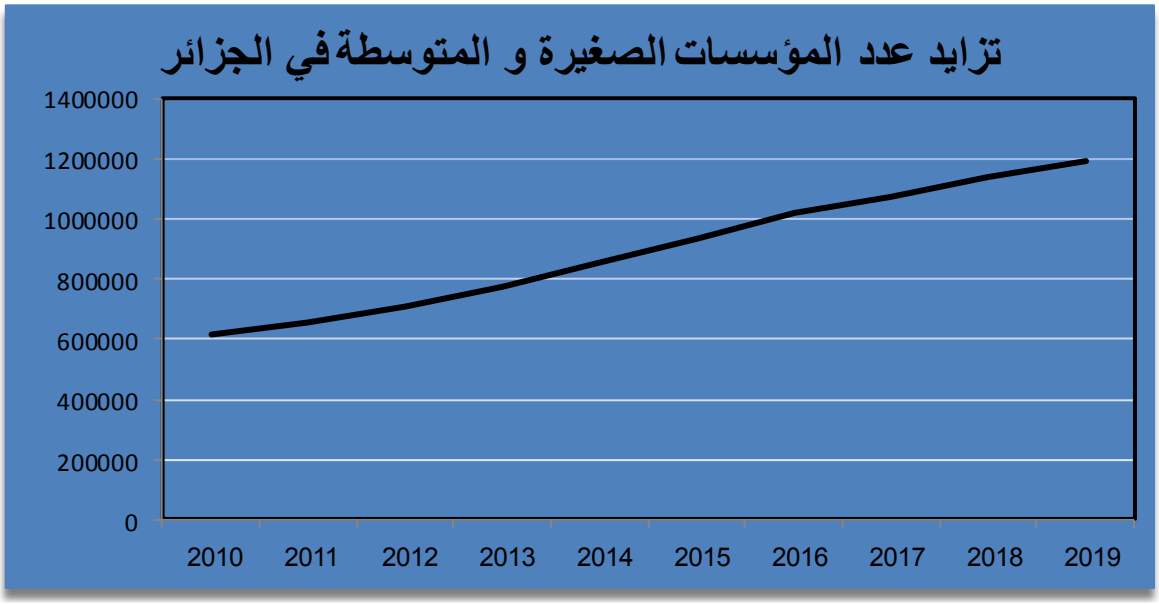

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول

1- العناقيد الصناعية في الجزائر:

تم التطرق إلى مصطلح العناقيد الصناعية في الجزائر لأول مرة خلال المؤتمر الوطني للإستراتيجية الصناعية الذي نظمته وزارة الصناعة سنة 2007، حيث كان هذا المفهوم غائبا على السياسة الاقتصادية الجزائرية ككل، فتم تصميم إستراتيجية صناعية تعمل على تجميع المؤسسات في إطار التكتلات و العناقيد الصناعية لتحسين إنتاجيتها والرفع من تنافسينها على المستوى الوطني و الدولي وذلك من خلال:

- استغلال الموارد الطبيعية الموجودة في الجزائر و تنمية الصناعات التحويلية والانتقال من وضعية المصدر للمواد الأولية إلى وضع المنتج والمصدر للمواد الأولية و المنتجات النهائية.
- تكثيف النسيج الصناعي والعمل على إنتاج المواد الأولية في الجزائر وخاصة المتعلقة بالمنتجات ذات الاستهلاك الاستراتيجي، كإنتاج السلجم الزيتي لإنتاج الزيت و الشمندر السكري لإنتاج السكر.
- تشجيع صناعات جديدة كالصناعات التكنولوجية و الاتصالات و صناعة السيارات (Belkacem, Herizi, & Moussi, 2015).

ونظرا لعدم إدراك الفاعلين الاقتصاديين في الجزائر للفوائد المتأتية و المردودية الكبيرة على الصناعة والقدرة على اختراق الأسواق الدولية الذي يوفره التعاون و التكامل في إطار العناقيد الصناعية، لم تلقى هاته الأخيرة رواجا كبيرا باستثناء بعض المبادرات المحتشمة على مستوى القطاع الخاص كقطاع الصناعات الغذائية التحويلية كصناعة الطماطم والزيتون والحبوب، وسنتطرق إلى بعض هذه التجارب في القسم الموالي.

بعض التجارب الجزائرية في مجال العناقيد الصناعية:

أ. عنقود زيت الزيتون:

تضم منطقة القبائل الكبرى كل من البويرة و بجاية و تيزي وزو و برج بوعريريج، وتشتهر هاته المنطقة بزراعة الزيتون حيث تستحوذ على 51% من مساحة زراعة الزيتون في الجزائر، وتنتج 30 ألف طن من زيت الزيتون، أي ما يقارب 65% من الإنتاج الوطني، ويعاني منتجو زيت الزيتون في هذه المنطقة من عدة مشاكل وهي:

- عدم تنظيم تقنيات الاستقبال و التوجيه و التسويق من ما يؤدي إلى تكدس الزيتون في المعاصر.
- عدم مواكبة عملية عصر زيت الزيتون وتحضيره و توضيبه لمعايير الجودة اللازمة.
- إهمال المخرجات الثانوية لعملية العصر و العائد المالي الناتج منها والمساهمة في المحافظة على البيئة (داي، 2015).

في سنة 2004 تم إطلاق فكرة تجميع مؤسسات تحويل الزيتون و كذلك الفلاحين وذلك تحت إشراف جمعية مزارعي الزيتون (CNIO) و التي تضم ما يفوق 800 مزارع، وقد انضم كذلك رواد الصناعات التحويلية في المنطقة إلى هذه الفكرة، وقد وضعت عدة أهداف يسعى هذه التجمع لتحقيقها وهي:

- تدريب و تكوين أعضاء التجمع و الفلاحين على التقنيات الفلاحية و التكنولوجية الحديثة.
- الرفع من إنتاجية التجمع ككل من خلال إدخال تقنيات تكنولوجية حديثة للتجميع و التخزين و التوضيب و التسويق.
- وضع برنامج بحثي بالتعاون مع المعاهد البحثية و الجامعات لاستغلال المخرجات الثانوية من عملية زراعة وإنتاج زيت الزيتون.
- تحسيس الجماعات الاقليمة و الوطنية وكذلك الخواص بأهمية الانضمام إلى العنقود وخلق جو من الثقة و الالتزام (داي، 2015).

ب. عنقود الطماطم الصناعية:

يعتبر عنقود الطماطم الصناعية حديث الإنشاء، حيث يتركز هذه العنقود في المنطقة الشرقية من البلاد(عنابة، سكيكدة، الطارف، قالمة) لكونها مناطق مهيأة لهذا النوع من الصناعة نظرا للخبرة الكبيرة التي يملكها الفلاحين، وكذلك للمرودية العالية للهكتار في تلك المنطقة، حيث تجاوز إنتاج الطماطم الصناعية في الجزائر 13 مليون قنطار سنة 2020 ومن أبرز مكونات عنقود الطماطم الصناعية:

- المشاتل النموذجية لتطوير بذور وشتائل الطماطم و المزارعين و المنتحيين للطماطم الصناعية(5000 مزارع).
- مصانع التحويل والتعليب ومصانع إنتاج مختلف منتجات التغليف و التوضيب(علب، صناديق بلاستكية، علب كرطون، أوراق التغليف).
- مؤسسات التأمين من المخاطر المتعددة.
- الهيئات الحكومية المرافقة والداعمة لمختلف الفاعلين في قطاع الصناعات التحويلية ومراكز تدريب الفلاحين وعمال قطاع التحويل .
- موردي البذور والأسمدة و المبيدات.
- المؤسسات الموردة للمستلزمات الغذائية التي تدخل في عملية الإنتاج و مؤسسات توزيع مختلف منتجات الطماطم الصناعية (حدادة و مداح، 2017).

ت. عنقود صناعة الأدوية:

في ظل السياسة المنتهجة من طرف الدولة و التي تقوم على تخفيض فاتورة الاستيراد في مختلف القطاعات و خاصة فاتورة استيراد الأدوية، حيث أنشأت الحكومة في أخر تعديل حكومي وزارة الموارد الصيدلانية التي تعمل على دعم هذا القطاع الهام وتنظيمه، في ظل ما تزخر به الجزائر من مقدرات تساعد على نمو وازدهار هذا القطاع وهي:

- المواد الأولية و التي تتمثل في المواد الحيوانية والنباتية والكيمائية تدخل في أساس صناعة الأدوية، كذلك المواد الثانوية مثل السكر و الكحول و النشا وغيرها والصناعات التكميلية و المساعدة كصناعات التعليب و التغليف.
- السوق حيث تعتبر الجزائر سوقا كبيرا للأدوية نظرا لتعداد السكان الكبير الذي يراوح 50 مليون، كذاك السوق الخارجي حيت يعد السوق الإفريقي سوقا كبيرا للجزائر يساعدها في ذلك الموقع الاستراتجي لها.
- مصادر الطاقة: تزخر الجزائر بمصادر طاقوية كبيرة ورخيصة كالبترول و الغاز و الكهرباء و المياه التي تعد عصب العملية الإنتاجية.

- اليد العاملة: لا تعتبر وفرة اليد العاملة في الجزائر عائقا لأي قطاع صناعي، حيث يعتبر المجتمع الجزائري من أكثر المجتمعات شبابية، إلا أن نقص يد العاملة المؤهلة و التقنية قد يؤثر على هذا القطاع (لحول و حناشي، 2016).

ويتكون عنقود صناعية الأدوية المكون من مجمع صيدال العمومي لإنتاج الأدوية و مؤسسة ديقروماد للتوزيع الأدوية بالجملة و مؤسسة انديماد لتوزيع الأدوية بالتجزئة و الصيدلية العامة للمستشفيات هذا على المستوى العمومي، إما بالنسبة للقطاع الخاص فقد أنشئت عدة مصانع ووحدات لصناعة الأدوية، بالإضافة إلى شركات توزيع الأدوية بالجملة و العدد الهائل من الصيدليات المنتشرة على التراب الوطني .

2. بعض سياسات دعم إستراتيجية العناقيد الصناعية في الجزائر

تعتبر الجزائر من الدول المتأخرة الملتحقة بركب إستراتيجية العناقيد الصناعية، حيث عمدت الدولة على تفعيلها من خلال حزمة من السياسات و القوانين و الهيئات تساهم في دعم المؤسسات العنقودية للبقاء و النمو من خلال الابتكار و التجديد و التعاون من ما أهلها إلى البقاء في السوق الوطنية و الولوج إلى الأسواق العالمية، وبكون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي عماد العناقيد الصناعية انصبت معظم السياسات على دعمها ومرافقتها وتنقسم هاته السياسات إلى عدة أقسام:

2 . 1 القوانين و التشريعات:

أ- قانون تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

هو برنامج وطني لإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وضعته الدولة الجزائرية لمساعدة نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو ولعب دورا قياديا في التنمية الوطنية، وينطلق من الحاجة المعلنة من طرف مسيري المؤسسات للدعم العمومي لمواجهة التغيرات الحالية وامتصاص العجز المالي للمؤسسات الجزائرية فيما يخص التسيير و توفير المرافق، وفق ما نصت عليه المادة رقم 18 من القانون رقم 18-01 المؤرخ في 18 ديسمبر 2001 يهدف بالخصوص إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من مسايرة المعايير الدولية في التنظيم والإدارة ، لتمكينها من مواجهة تحديات العولمة ، و انفتاح الأسواق ، والتغيرات التكنولوجية. وهذا بالعمل من خلال مرافقة ودعم بعد إجراءات التشخيص الأولي و التشخيص ألبعدي، حيث يستهدف هذا البرنامج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي حددها المشرع الجزائري و التي توظف من 1 إلى 250 عامل و لا يتجاوز رقم أعمالها 2 مليار دينا ومجموع مزينتها السنوية 500 مليون دينار جزائري وينقسم هذا البرنامج الى قسمين:

- القسم الأول الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

وينقسم إلى جزئين

- ✓ الإجراءات الرئيسية
  - إجراء التشخيصات القبلية و البعدية.
  - وضع خطط لإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعنية.
  - تنفيذ خطط لإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعنية.
- ✓ الإجراءات الخاصة
  - إجراء أبحاث و دراسات حول السوق.
  - المرافقة لإدخال نظم الجودة والاعتماد في هذه النظم.

- خطط الدعم لتكوين لموظفي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دعم المواصفات والمقاييس والملكية الصناعية و الابتكار التكنولوجي والبحث والتطوير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- إجراءات تقديم الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة بحوالي 80٪ من قبل البرنامج الوطني لإعادة تأهيل.

- القسم الثاني تدابير فورية لصالح محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

- إنشاء دراسات حول فروع الأنشطة الصناعية.
- إعداد دراسات لتحديد المواقع الإستراتيجية حسب فروع الأنشطة الصناعية و إعداد دراسات عامة حسب كل ولاية.
- تقوية القدرات اللامادية لتدخل الجمعيات المهنية للمساعدة في ترويج ودعم وترقية البرنامج.
- تحسين الوساطة المالية بين المصارف والمؤسسات المالية لتسهيل عملية حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض المصرفية ووضع ترتيبات لتقديم الدعم المالي.
- إعداد وتنفيذ خطة وبرنامج الاتصال والتوعية.
- إعداد و نشر المجلات الخاصة حول كيفية إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المتابعة وتقييم العمليات المنفذة زيادة على السهر على تداعيات البرنامج

ب. قانون المناولة

في سنة 2001 صدر قانون رقم 01-18 المؤرخ في 12\12\2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي سعى إلى تكريس مفهوم المناولة في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال تكثيف النسيج الصناعي و العمل على بعث صناعات متكاملة ومترابطة، ولتسهيل ومتابعة هذا العمل تم تأسيس المجلس الوطني للمناولة بموجب الأمر رقم 03-188 المؤرخ في 22\02\2003، الذي أمر بتأسيس هذا المجلس و حدد صلاحيته ومسؤولياته، حيث يرأس هذا المجلس وزير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ويتشكل أعضاءه من ممثلي الإدارات و المؤسسات و الجمعيات بترقية المناولة، ومن أهم مهام هذا المجلس:

- العمل على بلورة سياسة وطنية للنهوض بالمناولة و ترقيتها قصد تحقيق تكامل واندماج امثل للاقتصاد الوطني.
- ترقية ومتابعة عمليات الشراكة مع المؤسسات الكبرى المالكة لمشاريع ضخمة سواء كانت وطنية أو أجنبية.
- متابعة وتنسيق عمل بورصات المناولة.
- تنمية وتثمين عمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ميدان المناولة للوصول به إلى المستويات العالمية (القانون 18-02 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المؤرخ في 12 ديسمبر 2001) .

بعد ظهور أزمة الركود العالمية سنة 2014 التي نجمت على انهيار أسعار البترول التي خلفت أزمة اقتصادية خانقة وجدت الدولة نفسها مجبرة على دفع الإنتاج المحلي و العمل على تنويع الاقتصاد الوطني للتخلص من التبعية الكبيرة للبترول، هذا من ما دفعها إلى العمل على خلق مناخ استثماري محفز لإنشاء و عمل المؤسسات، فتم إلغاء القانون السابق وتم استبداله بقانون جديد رقم 17-02 المؤرخ في 10\01\2017 يتمشى مع المعطيات الجديدة و التوجه الجديد للدولة، فتم تخصيص فصلا كاملا من هذا القانون من اجل ترقية المناولة ظل سياسة وطنية تعمل تنمية و ترقية تكامل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني من خلال النقاط التالية:

- منع استيراد المنتجات و السلع المنتجة محليا.

- إلزام الشركات الأجنبية الناشطة على التراب الوطني باللجوء إلى المناولة مع شركات وطنية ضمن عقود الخدمات و الدراسات ومتابعة و انجاز الإشغال.
- إدراج بند في الصفقات العمومية للفائدة المتعهدين الذين يلجأون للمناولة و إعطاء هامش الأفضلية للمؤسسات الوطنية.

كما نص القانون على إنشاء هيئة عمومية مكلفة بتنفيذ إستراتيجية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتهجة من طرف الدولة للعمل على تطوير المناولة كما نصت عليها المادة 31 من القانون و التي أوصت على:

- ضمان الوساطة بين الأمرين و الموتأمرين و جمع وتحليل العرض و الطلب الوطنيين في مجال المناولة .
- خلق برامج متخصصة تعمل على تثمين إمكانيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال المناولة.
- إعداد قانون ودليل يوضح ويؤطر نشاط المناولة دعم بورصات المناولة.
- حل النزاعات بين الأمرين و المؤتمرين (القانون 17-02 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المؤرخ في 10 جانفي 2017).

2.2 هيئات الدعم و التمويل:

أ. الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ):

أنشأت هذه الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، وعرفت بأنها هيئة وطنية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي،حيث تتبع وزارة العمل و التشغيل و تقوم بتدعيم الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة ومرافقتهم، وتمكن الشاب صاحب المشروع الممول من الاستفادة خلال مرحلتي إنشاء مؤسسته والاستغلال من مساعدات في مجال التمويل و المرافقة وتأخذ هذه الإعانات على شكل مرافقة و توجيه و إعانات مالية وإعفاءات جبائية (المادة رقم 01 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296، المؤرخ ب 8 سبتمبر 1996).

وتتمثل أهم مهامها الرئيسة فيما يلي:

- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة و مساعدتهم، عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.
- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع .

حيث تقوم هاته الوكالة بمنح الإعانات إلى الشباب الذين يمتلكون مؤهلات في النشاط المطلوب و الذين تتراوح أعمارهم من 19 إلى 35 سنة ويمكن أن يصل إلى 40 سنة إذا تعهد بتوفير 4 مناصب عمل و المبلغ الأقصى للتمويل هو 10 مليون دينار (قوجيل، 2017).

وهناك صيغتين للتمويل الثنائي و الثلاثي حسب ما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول(رقم 03) صيغ التمويل لدى الوكالة الوطنية لدعم الشباب

صيغ التمويل	المبالغ	المساهمة الفردية	مساهمة الوكالة	مساهمة البنك
التمويل الثنائي	اقل من 5 مليون	%28	%72	/
	أكثر من 5 مليون واقل من 10 مليون	%29	%71	/
التمويل الثلاثي	اقل من 5 مليون	%2	%28	%70
	أكثر من 5 مليون واقل من 10 مليون	%1	%29	%70

المصدر: من إعداد الباحثين وفق ما توفر لديهم من مراجع

التحفيزات الجبائية الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ:

- مرحلة الإنشاء:يستفيد أصحاب المشاريع في من تحفيزات جبائية عديدة تتمثل الإعفاء من رسوم نقل الملكية العقارية و تطبيق المعدل المخفض بنسبة 5% فيما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في تنفيذ الاستثمار والاستفادة من قرض بدون فائدة مقدم من طرف الوكالة مع تخفيض نسبة فوائد القروض البنكية بنسبة 60 % في المناطق العادية و80 %في المناطق الخاصة وترتفع معدلات التخفيض لتصل إلى 80 % في المناطق العادية وبنسبة 95% في المناطق الخاصة للمشاريع المنجزة في قطاع الفلاحة ،الري والصيد البحري (حازم و بوسواك، 07-06 ديسمبر 2017).
- مرحلة الاستغلال: تمنح تحفيزات جبائية لمدة ثلاث سنوات من بداية نشاط وست سنوات في المناطق الخاصة وقد مددت إلى عشر سنوات وتشمل الإعفاء الكلي من الضريبية على أرباح الشركات IBS و الضريبة على الدخل IRG والرسم على النشاط المهني TAPوالإعفاء من الرسم العقاري على البنايات و المنشآت المخصصة للنشاط (بن لحرش، 2020).

ب. الصندوق الوطني لتامين على البطالة:

تأسس من خلال المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 6 جويلية 1996 يهدف إلى التقليص من معدلات البطالة في وسط الشباب الذين لا تتوفر فيهم الشروط للاستفادة من الوكالة الوطنية لدعم الشباب من خلال تحفيزهم على إنشاء مشاريعهم وتمكينهم من الدعم و المرافقة بنفس الصيغ المعمول بها في الوكالة الوطنية لدعم الشباب (مبروك و شيخاوي، يومي 06-07 ديسمبر 2017).

ت. الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار:

أنشأت بموجب الأمر التشريعي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتنمية الاستثمارات الوطنية و الأجنبية الخاصة بأنشطة إنتاج السلع و الخدمات، وهي مؤسسة ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي في شكل شباك وحيد موزع على كل الولايات، يخول لها القيام بكل الإجراءات و التسهيلات الخاصة بتأسيس المؤسسات و تنفيذ المشاريع الاستثمارية على شكل إنشاء مؤسسات جديدة أو زيادة القدرات الإنتاجية لمؤسسات ناشطة، و هيكلة وإعادة هيكلة المؤسسات حيث تتكفل بانشغالات المستثمرين وتمكنهم من انجاز مشاريعهم وتضمن له المتابعة الدائمة وذلك من خلال المهام التالية:

- استقبال المستثمرين و الاستماع إلى انشغالاتهم وأفكارهم وترجمتها إلى مشاريع قابلة للتنفيذ.
- رفع العوائق للتسريع في إنشاء المؤسسات من خلال الشباك الوحيد.

- منح امتيازات ضريبية وشبه ضريبية وإعفاءات جمركية للمستثمرين.
- تسيير صندوق دعم الاستثمار و تسيير الحافظة المالية و العقارية.

وتمنح الامتيازات و الإعفاءات على مرحلتين وهما مرحلة الانجاز ومرحلة التنفيذ (مبروك و شيخاوي، يومي 06-07 ديسمبر 2017).

- الإعفاءات و الامتيازات الخاصة بمرحلة الانجاز:
  - الإعفاء من الحقوق الجمركية بالنسبة للسلع المستورة و التي تدخل في عملية الانجاز.
  - الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للسلع التي تدخل في عملية الإنتاج سواء كانت محلية او مستوردة.
  - الإعفاء من رسم نقل الملكية بالنسبة للعقارات وحقوق التسجيل و الإشهار العقاري.
- الإعفاءات و الامتيازات الخاصة بمرحلة الاستغلال:
  - الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات و الرسم على النشاط المهني.
  - الإعفاء من حقوق التسجيل ومن مصاريف الرسم ألإشهاري و كذا العلاوات الخاصة بالأملاك الوطنية فيما يخص حقوق الامتياز المتعلقة بالممتلكات العقارية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.

وتمنح هذه الامتيازات لمدة 3 سنوات و في الهضاب و الصحراء تمدد إلى 10 سنوات (وزارة المالية،المدرية العامة للضرائب، 25 جويلية 2021).
ونذكر عدة صناديق وهيئات أوكلت لها مهمة دعم ومرافقة المؤسسات وهي صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة fgar، صندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة cgci-pme، مشاتل المؤسسات، حاضنات الأعمال، مراكز التسهيل.
لقد عمدت الحكومات الجزائرية المتتالية إلى اعتماد العديد من السياسات و القوانين لدفع عجلة الاقتصاد و ترقية الاستثمار وتنويع المداخيل وفك الارتباط بالاقتصاد الذي يعتمد على البترول كمصدر وحيد لدخل، حيث عملت على تهيئة المناخ الاقتصادي و إرساء بنية تسمح للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالنشاط والابتكار و التكامل و كذا جذب الاستثمارات الأجنبية، إلا أن كل هاته الإصلاحات كانت تصب في جانب واحد وهو جانب العرض ولكنها أهملت جانب مهما جدا وهو الطلب، حيث وفرت الدولة العديد من الهيئات و البرامج التي تساعد المؤسسات على زيادة إنتاجها ونموها ولكن لم توفر لها سبل تسويق منتجاتها و حمايتها من المنافسة و دخولها إلى الأسواق الدولية، وبالرغم من أن الجزائر لم تتبنى استراتيجية العناقيد الصناعية تبنيا كليا إلا أن طبيعة الاقتصاد الجزائري تطرح العديد من المجالات التي يمكن أن تكون مجالا رائد لتطوير العناقيد الصناعية كالصناعات الغذائية و الصناعات البتروكمياوية و الصناعات الكهرومنزلية و صناعة الجلود (قويدري و قاسم، 2019).
إن تجسيد استراتيجية العناقيد الصناعية في الجزائر على ارض الواقع يتطلب مزيدا من العمل الجاد و الحقيقي، فلا تكفي القوانين و السياسات وحدها، بل كان لازما على الحكومة و الهيئات التابعة لها القيام بدور فعال من خلال إزالة العوائق و العقبات التي تحول دون اعتماد استراتجيه العناقيد الصناعية، كذلك العمل على تحسيس المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأهمية الانضواء داخل العنقود و المزينا التي يوفرها.

الخاتمة

يتضح لنا بعد تطرقنا في هاته الورقة البحثية إلى أن معظم المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يمكن حلها من خلال اعتماد إستراتيجية العناقيد الصناعية، حيث أن العنقود المتكامل يوفر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التمويل و الدعم والمرافقة، وكذا يوفر حلا لمشكل التسويق كما تضمن الجامعات ومراكز البحث و التطوير نمو وتطور هاته المؤسسات.
ومن خلال ما سبق تم التوصل إلى النتائج التالية:

- أسهمت إستراتيجية العناقيد الصناعية في إحداث تحول نوعي في اقتصاديات الدول بتطوير صادراتها ومنتجاتها، وذلك من خلال السياسات الداعمة لهذه الإستراتيجية.
- للعناقيد الصناعية دورا جوهريا في تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لكونها من ابرز الحلول التي تدعم استقرار هاته المؤسسات من خلال رفع قدرتها الإنتاجية و التنافسية.
- يساعد التموقع الجغرافي للعناقيد الصناعية في دعم تنافسية المنتجات من خلال تخفيض تكلفة الإنتاج التي نتجت عن تخفيض عدة تكاليف منها تكاليف النقل و المواصلات.
- تلعب العناقيد الصناعية دورا مهما في الابتكار و التطور التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال إشراك الجامعات و المراكز و الهيئات البحثية في العجلة الاقتصادية.
- تجارب الدول المتقدمة في اعتماد استراتيجية العناقيد الصناعية في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الدليل القاطع على قدرتها على رفع معدلات النمو و الدفع بالعجلة الاقتصادية.
- التنوع الجغرافي و المناخي الذي يميز الجزائر يعتبر أرضية خصبة لإقامة العديد من العناقيد الصناعية على غرار عنقود الطماطم الصناعية وعنقود التمور و عنقود الزيتون.
- ضعف التجربة الجزائرية في العناقيد الصناعية مقارنة ببعض الدول الأجنبية أو حتى العربية يرجع بشكل كبير إلى حداثة اعتماد هاته الاستراتيجية من جهة و إلى عدم وجود تكامل بين الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية والعناقيد من جهة أخرى.
- السياسات الداعمة المنتهجة من طرف الدولة لم تحقق النتائج المرجوة منها

التوصيات

- ضرورة إعطاء أولوية كبرى لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر لقدرة هذا القطاع على تدوير العجلة الاقتصادية و تنويع الاقتصاد و بالتالي تقليل الاعتماد على النفط.
- ضرورة أعادة النظر في طرق تمويل و تدعيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- ضرورة إشراك كل الوزارات و القطاعات و المتعاملين العاميين و الخواص من اجل وضع خارطة طريق تتمثل إجراء مسح كامل لكل الولايات ومعرفة خصائص ومميزات كل منطقة وما تتوفر عنه من موارد ونقائص وإنشاء أقطاب ومناطق صناعية وفقا لتلك المعطيات.
- إنشاء العناقيد الصناعية وفقا لدراسة قبلية يضمن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التموين بالموارد والمواد الضرورية و بتكلفة اقل،كذلك يضمن لها تسويق منتجاتها وهو الشغل الشاغل لكل المؤسسات.

المراجع

- ابراهيم مبروك، و سميرة شيخاوي. (يومي 06-07 ديسمبر 2017). الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار (ANDI) كآلية لترقية و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر. مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي .
- القانون 17-02 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. (المؤرخ في 10 جانفي 2017). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد 2.

- القانون 18-02 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. (المؤرخ في 12 ديسمبر 2001). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد 77 .
- المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 04. (المؤرخ في 22 جانفي 2004). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد 06 .
- المادة رقم 01 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296. (المؤرخ ب 8 سبتمبر 1996). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد 52 الصادر في 11 سبتمبر 1996 .
- المدرية العامة للضرائب، وزارة المالية. (25 جويلية 2021). www.mfdgi.gov.dz.
- انفال حدة خبيزة. (2019/2018). استراتيجية العناقيد الصناعية مساهمة في تحسين تنافسية الموسسات الصناعية-دراسة حالة-. دكتوراه غير منشورة . بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر.
- بلقاسم زايري. (2007). العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.سطيف.الجزائر ، المجلد 07 (العدد 07)، الصفحات 194-165.
- تغريد الاغا. (2017). العناقيد الصناعية في دعم تنافسية المؤسسات الاقتصادية، مجلة الإبداع. مجلة الإبداع،جامعة البليدة 02،البليدة ، المجلد 07 (العدد 08)، الصفحات 10-1.
- جباري شوقي، و العماري حمزة. (2012). قراءات في التجارب الدولية الرائدة لإستلاراجية العناقيد الصناعية-تجربة ايطاليا و وادي السيليكون-. المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية. الجزائر ، المجلد 03 (العدد 01)، الصفحات 54-35.
- جهيزة يلهاشمي، و عبد المجيد بلحوت. (2018). تشخيص دور التجربة الجزائرية في توفير مختلف اليات الدعم المالي لتنمية تطور مسار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة العلوم الادارية و المالية،جامعة حمة لخضر،للوادي، الجزائر ، المجلد 02 (العدد 01)، الصفحات 390-376.
- حجلة سعيدة حازم، و امال بوسواك. (06-07 ديسمبر 2017). آلية دعم ومساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر. مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.جامعة حمة لخضر. الوادي.الجزائر.
- خالد محمد بن سالم. (2016). تسريع الجهود المبذولة لتنويع مصادر القاعدة الانتاجية للاقتصاد الوطني. مجلة الصناعة السعودية.السعودية ، العدد 41، الصفحات 76-1.
- سارة حليمي. (2017/2018). العناقيد الصناعية كآلية لتفعيل التجديد التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة-دراسة حالة-. أطروحة دكتوراه غير منشورة . قسنطينة، الجزائر: جامعة قسنطينة 2.
- سامية لحول، و رواية حناشي. (2016). التوجه بالعناقيد في دعم تنافسية صناعة الدواء كأسلوب لتنمية الصحة المستدامة في الجزائر. مجلة البشائر الاقتصادية.بشار ، المجلد 02 (العدد 03)، الصفحات 35-21.
- سعاد قوقي. (2017/2016). التجمعات العنقودية كعامل تنافسي في قطاعات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة لبعض تجارب البلدان النامية. اطروحة دكتوراه غير منشورة . بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر.
- صراح بن لحرش. (2020). دور التحفيزات الجبائية وهياكل الدعم والمرافقة في تشجيع المقاولاتية بالجزائر دراسة حالة (ANGEM، CNAC، ANSEJ، ANDI). مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الادارية.ام البواقي.الجزائر ، المجلد 07 (العدد 01)، الصفحات 303-284.

- صلاح الدين السويسي. (2009). صلاح الدين السويسي، استراتجيات وآليات دعم وتنمية المشروعات متناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية والمحلية. مصر: دار الفكر العربي.

- عبد الرحمان قويدري، و عمر قاسم. (2019). العناقيد الصناعية كإلية لتطوير وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر. مجلة البشائر الاقتصادية،جامعة بشار،الجزائر ، المجلد 05 (العدد 03)، الصفحات 560-543.

- عمار علواني. (2010). دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية المحلية-حالة و لاية سطيف-. أطروحة طدتوراة غير منشورة . بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر.

- فاطمة محبوب، و فريدة كافي. (2018). العناقيد الصناعية بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفق نموذج الاقتصاد الصناعي SCP. مجلة العلوم الادارية و المالية ، المجلد 02 (العدد 02)، الصفحات 184-171.

- فريدة حدادة، و محمد الحاج مداح. (2017). متطلبات تطبيق العناقيد الصناعية لإعادة هيكلة و تأهيل قطاع الصناعة الغذائية - دراسة حالة فرع الطماطم الصناعية الجزائري-. الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية،جامعة حسبية بن بوعلي،الشلف،الجزائر ، المجلد 09 (العدد 02)، الصفحات 132-117.

- محمد قوجيل. (2017). اشكالية تقييم هيئات الدعم و المرافقة المقاولاتية في الجزائر-دراسة تحليلة-. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية.ورقلة.الجزائر ، المجلد 07 (العدد 01)، الصفحات 70-53.

- مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام. (16-17 افريل 2017). دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة و المتوسطة. مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي السابع حول إدارة المخاطر و إقتصاد المعرفة،كلية الاقتصاد و العلوم الادارية، جامعة الزيتونة، الاردن.

- نادية العارف. (2001). التخطيط الاستراتيجي و العولمة. مصر: الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع.

- نيفين توفيق. (2013). مفهوم حاضنات الاعمال وتطبيقاته في الحالة المصرية،كلية الافتصاد و العلوم السياسة،جامعة القاهرة. مجلة النهضة مصر ، المجلد 05 (العدد 17)، الصفحات 125-109.

- وسام داي. (2015). الذكاء الاقتصادي في خدمة تنافسية الاقاليم-دراسة حالة الصناعة الصيدلانية و البيوتكنولوجية في الجزائر-. اطروحة دكتوراة غير منشورة.باتنة . الجزائر: جامعة باتنة 01.

- وليد محمد عبد الوهاب السيد نصار. (2008). تكامل المشروعات الحضرية الذكية مع البيئة العمرانية المحيطة. أطروحة دكتوراه غير منشورة . مصر: جامعة عين شمس.

- Belkacem, D., Herizi, R., & Moussi, O. (2015, april). the detection of industrial clusters in algeria. Journal of Business and Retail Management Research.london , vol 9 (issue 2), pp. 16-26.

- inkpen, a. (2002, june 22). from the prune capital of america to silicon valley-knowledge flows, and innovation . thunderbird international business review, usa , vol 44 (issue 44), pp. 557-563.

- International trade department PREM the world bank) .february, 2009 .(Clusters for compatitveness, A practical guide and policy implications for developing cluster initatives .washington ، usa: the world bank.

- kusnetsova, n. v., & vorobevan, n. a. (2016). clustering modern consept of regional development experience of japan. economicca.serbie , Vol62 (01), pp. 97-112.